الدراية
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بدسوق

قَرِينَةُ الاخـْتِصَاصِ وَدَوْرُهَا فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ

دراسة حديثية تطبيقية

جمع ودراسة

د / محمد محمد عبد الخالق محمد محمد رزق

مدرس الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب:٧٠، ٧١].

أما بعد

فإن أصدقَ الحديثِ كتاب الله-تعالىٰ-، وخيرَ الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[(١)].

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي - ﷺ - يستفتح بها خطبه كلها، وقد أخرجها مسلم في «صحيحه»، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢ /٥٩٣) رقم (٤٦ /٨٦٨). والنسائي في «المجتبىٰ»، كتاب النكاح، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح (٦ /٨٩) رقم (٣٢٧٨). وابن ماجه في «سننه»، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (١ /٦١٠) رقم (١٨٩٣) من حديث ابن عباس-رضي الله عنهما-.

وَبَعْدُ

فإن من نعم الله - تعالىٰ - العظيمة علىٰ هذه الأمة حِفْظَ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنةَ نبيه الكريم - ﷺ -، وقد تكفل الله - ﷻ - بحفظ كتابه العزيز فقال -عز من قائل-: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحِجر:٩]، وقد حقق الله - ﷻ - وعده الذي لا يتخلف، فأرشد الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ووفقه إلىٰ جمع القرآن الكريم في مصحف واحد، وبجانب هذا الحفظ الكتابي وفق الله - ﷻ - آلافَ البشر من المسلمين فحفظوه في صدورهم عن ظهر قلب، وأخذوا يتناقلوه جيلًا بعد جيل حتىٰ يومنا هذا، وإلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وكما حُفظ القرآن الكريم حُفظت السنة النبوية المشرفة، التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي الحنيف، وكيف لا ؟!، وهي المفسرة للقرآن الكريم، مِنْ بيانٍ لِمُجْمَلِهِ، وتخصيصٍ لعامِّهِ، وتقييدٍ لِمُطْلَقِهِ، وتوضيحٍ لِمُشْكِلِهِ، وهي الحكمة المنزلة كما قال-تعالىٰ-: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ ﴾ [النساء:١١٣]، وقد ظهر مصداق ذلك مع امتداد الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقب السنين، وانتشار الإسلام، واتساع رقعته.

وقد قيض الله - ﷻ - مِنْ جميل فضله، وسابغ نعمته- للسنة حُفَّاظًا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وقد خَلَّفَ لنا هؤلاء الأئمة الأفذاذ، والجهابذة الحفاظ ثروةً علميةً ضخمةً من الكتب والمصنفات التي صنفوها في جوانب علوم الحديث المختلفة، وقد بذل هؤلاء الأئمة الأعلام جهودًا مضنية في جمعها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وضحوا بالغالي والنفيس في سبيل بيانها، والاستنباط منها، وتمييز ضعيفها من صحيحها، ومقبولها من مردودها.

ومن نظر بعين الانصاف، ونَسَبَ الفضل إلىٰ أهله، وتأمل في فنون وأنواع علوم الحديث المختلفة عَلِمَ الجهد الشاق، والصبر الطويل، الذي بذله سلفنا وعلماؤنا وأشياخنا في سبيل تحيقق ذلك، وما كَلَّ لسانه ولا مَلَّ من الدعاء والاستغفار لهم، والترضي عليهم علىٰ ما قدموه للإسلام والمسلمين.

وكان مما تركه سلفنا وعلماؤنا من هذه الثروة العلمية الضخمة، وأَوْلُوه جانبًا من عنايتهم واهتمامهم .. جانب العناية بـ "علل الحديث"، ذلكم العلم الذي لم يبرع فيه إلا القليل، ولم يتكلم فيه إلا النادر؛ وما ذلك إلا لصعوبته ووعورته، واحتياجه إلىٰ طول الممارسة.

وقد جمع أئمة هذا الشأن شتات هذا العلم، وقواعده العملية، وكان عمدتهم في ذلك كتب "العلل"، و"التواريخ"، و"السؤالات"، و"المصطلح" وغيرها من الكتب والمصنفات التي هي مظنة لذلك؛ وما ذلك إلا للوقوف علىٰ الأوجه الراجحة والمرجوحة في الأحاديث المعلة؛ ليستبين وجه الحق فيها، ويتميز الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود من الأحاديث.

وقد اعتمد المحدثون في الترجيح بين أوجه الأحاديث المعلة على قرائن، وهذه القرائن مختلفة ومتعددة، وتختلف من حديث لآخر، فأحيانًا يُرَجِّحون بالأحفظ، وأحيانًا يُرَجِّحون بالأكثر عددًا، وأحيانًا يُرَجِّحون بالأكثر ملازمة للشيخ، وغير ذلك من القرائن، فكل حديث له عندهم نقد خاص، ولم يضعوا لذلك قواعد كلية تصلح لكل الأحاديث.

يقول ابن رجب الحنبلي: "... ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[(١)]. انتهى. ونظرًا لأهمية معرفة هذه القرائن، وضرورة الوقوف على ماهياتها، ومعرفة الجانب التطبيقي فيها فإني استخرت الله- ﷻ -، واستشرت أهل الصنعة في الكتابة في إحدى هذه القرائن التي اعتمد عليها الأئمة الأفذاذ، والجهابذة الحفاظ في الترجيح بين الروايات المعلة، ومن ثم اخترت **قرينة: "الاختصاص"، وكان عنوان هذا البحث: «قَرِينَةُ الاخْتِصَاصِ وَدَوْرُهَا فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرِوَايَاتِ».**

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها:

١- ما لعلم "العلل" من أهمية كبيرة في نفوس المشتغلين بعلم الحديث، وقد بلغ من أهميته أن قال الإمام الناقد علي بن المديني: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي»[(٢)].

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢ /٥٨٢).

(٢) ينظر: «الجامع» للخطيب (٢ /١٩٥) رقم (١٩٠٠).

٢- إن معرفة قرائن الترجيح له دور هام في كيفية الترجيح بين الروايات المختلفة، ومن ثم معرفة المقبول من المردود من الأحاديث.

٣- أهمية ربط الجانب النظري -التقعيدي- بالجانب التطبيقي في علم العلل، الأمر الذي يساعد المشتغلين على فهم تلك القواعد، ومن ثم الاستفادة منها في مسألة التصحيح والتضعيف.

وأما عن خطتي في هذا البحث فكانت على النحو التالي:

قسمت هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية.

فأما المقدمة - وهي هذه -، فقد تحدثت فيها عن جانب من أهمية علم "العلل"، ثم ذكرت طرفًا من الحديث عن أهمية معرفة قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة، ثم تحدثت عن أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، والمنهج الذي سرت عليه فيه.

وأما التمهيد: فقد مهدت فيه للحديث عن "الاختصاص".

وأما المبحث الأول: حقيقة "القرينة" و"الاختصاص"، وتحته خمسة مطالب:

- **المطلب الأول:** معنى "القرينة" في اللغة والاصطلاح.
- **المطلب الثاني:** معنى "الاختصاص" في اللغة والاصطلاح.
- **المطلب الثالث:** كيف يُعْرَفُ أن هذا الراوي مختص بشيخه أم لا؟.
- **المطلب الرابع:** علم طبقات الرواة وعلاقته بـ "الاختصاص".
- **المطلب الخامس:** ثمار تطبيق قرينة "الاختصاص".

- **المبـــحث الثاني:** العبارات التي استعملها النقاد للدلالة على قرينة "الاختصاص".
- **المبـــحث الثالث:** الأسباب المحتملة التي تجعل الراوي مختصًا بشيخه.
- **وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.**
- **وأما الفهارس فقد تضمنت ما يلي:**
  - فهارس المصادر والمراجع.
  - فهارس الموضوعات.
- **وأما عن منهجي في عرض ودراسة هذا الموضوع فكان كما يلي:**
  - عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية.
  - خرجتُ الأحاديث النبوية والآثار تخريجًا موجزًا يفي بالغرض.
  - وثَّقْتُ النقول، مع التعليق عليها عند الحاجة.

وبعد، فهذا جهدي فإن أصبت فهذا من توفيق الله - ﷻ - لي، وإن كانت الأخرى فحسبي أني بشر من طبعه الخطأ والنسيان، والله أسأل العفو والغفران، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلِّ اللَّهُمَّ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسَلِّم.

وكتبه

محمد محمد عبد الخالق

«تمهيد»

مما ينبغي التنبيه عليه أن باب "الاختصاص" واسع، وأن مضمونه يتناول عدة أمور، فهو- أي الاختصاص- ليس مقصورًا علىٰ اختصاص التلاميذ بروايتهم عن شيوخهم فحسب، ولكن ثمة "اختصاص" آخر وهو أن يكون الشخص مختصًا بعلم معين من العلوم، أو فن من الفنون، أو بمسائل معينة من علم معين، وهذا العلم، وهذا الفن يتفرد به عن غيره من أهل طبقته، وأقرانه الذين شاركوه في تلقي هذا العلم، ومن ثَمَّ يظهر نبوغه فيه، وتفوقه علىٰ أقرانه في هذا الجانب.

ومن ذلك تَفَرُّدُ بعض الرواة في بعض المسائل، كالأذان، أو القضاء ونحوها، أو تَفَرُّدُ بعض النساء ببعض المسائل المتعلقة بالنساء، كالنكاح، والطلاق، أو بعض الطهارات الخاصة بهن، ونحو ذلك، فإن "الاختصاص" دليل علىٰ التتبع، وهو يوازي ويقارن الإكثار، ويكون هذا قرينة علىٰ ضبطه لمرويات هذا العلم ولو كان ضعيفًا في حفظه للحديث.

ومثال ذلك: محمد بن إسحاق بن يسار فإنه إمام في المغازي، لكنه وُصِفَ بالتدليس، ورُمِيَ بالتشيع، **قال ابن حجر:** محمد بن إسحاق بن يَسَار، أبو بكر المُطَّلِبِيُّ مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، مات سنة خمسين ومائة. انتهىٰ[1]. فهو مع إمامته في المغازي والسير لكنه متكلم فيه في الحديث. والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة.

والذي سأهتم ببيانه في هذا البحث - إن شاء الله تعالىٰ- هو "الاختصاص" الذي يتعلق بروايات الحديث فقط، والخاص

(١) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٤٦٧) رقم (٥٧٢٥).

بـ "اختصاص" بعض التلاميذ بالرواية عن بعض شيوخهم، دون التطرق إلى أبواب "الاختصاص" الأخرى؛ لأن هذا النوع الأخير لا تعلق له بالترجيح بين الروايات عن الشيخ الواحد.

وبادئ ذي بدء أقول: إن لعلماء الحديث ونقاده طرقًا متعددةً، وقرائنَ مختلفة في الترجيح بين الروايات الحديثية المتعارضة، ومن بين القرائن المهمة في هذا الباب قرينة "ترجيح رواية الأحفظ"، لكن ربما تَعرِضُ للرواة أحوال يختلفون بسببها في الضبط والإتقان والحفظ، فتجد راويًا معينًا معدودًا من الحفاظ-وأنه متى قُورِنَ بغيره كان مُقَدَّمًا عليه- إذا خالفه غيره في شيخ معين، وهذا الذي خالفه يَقْصُرُ عنه رتبة، تجد هذا الراوي الأقل رتبة مُقَدَّمًا في هذا الشيخ خاصة، والسبب في ذلك إما لمزيد ملازمة لهذا الشيخ، أو لكثرة ممارسته لحديثه دون غيره من الرواة[١].

وهذا ما يُسمى بـ "قرينة الاختصاص"، وهذه القرينة من أهم القرائن التي بُنِي عليها علم العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين.

وقبل الشروع في الحديث عن "الاختصاص"، من حيث تعريفه، وذكر صوره، وكيفية تطبيقات العلماء لهذه القرينة يَحْسُنُ أن يُعَرَّفَ بعنوان هذا البحث وهو: "قرينة الاختصاص"، وعليه فأبدأ أولًا بتعريف "القرينة لغة واصطلاحًا، ثم بتعريف "الاختصاص" لغة واصطلاحًا أيضًا.

---

(١) ينظر: «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ» لنادر السنوسي (١ /٢٠٥) بتصرف.

المبحث الأول: حقيقة "القرينة" و"الاختصاص"، وتحته خمسة مطالب:

- **المطـلب الأول:** معنىٰ "القرينة" في اللغة والاصطلاح.

قال ابن فارس: «القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل علىٰ جمع شيء إلىٰ شيء، والآخر شيء يَنْتَأُ بقوة وشدة[١].

وقال الجرجاني: القرينة: فعيلة بمعنىٰ المفاعلة، وهي مأخوذ من المقارنة[٢].

والمعنىٰ المناسب للمعنىٰ الاصطلاحي هو الأصل الثاني، فكأن القرينة تدفع الباحث وتضطره إلىٰ ترجيح أحد الوجهين علىٰ الآخر[٣].

- وفي الاصطلاح:

- عرفها الجرجاني بقوله: أمر يشير إلىٰ المطلوب[٤].

فيكون تعريف القرينة المتعلق بالترجيح هو: أمر يشير إلىٰ ترجيح رواية للحديث علىٰ أخرىٰ ظاهرها مخالفتُها[٥].

---

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥ /٧٦).

(٢) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص١٧٤).

(٣) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /١٧٥) بتصرف.

(٤) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص١٧٤).

(٥) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /١٧٥) بتصرف.

- **المطلب الثاني: معنىٰ "الاختصاص" في اللغة والاصطلاح:**

قال الهروي: يُقَال: فلَان مُخِصٌّ بفلانٍ، أَي خَاص بِهِ، وَله بِهِ خُصِّيَّة[١].

وقال الجرجاني: الخاص: عبارة عن التفرد يقال: فلان خص بكذا، أي أفرد به ولا شركة للغير فيه[٢].

والعلاقة بين المعنىٰ اللغوي والمعنىٰ الاصطلاحي أن الراوي الذي اختُصَ بشيخ معين كأنه تفرد بهذه الميزة، ولم يشركه فيها أحد من أقرانه.

- **وفي الاصطلاح:**

بعد طول بحثٍ واطلاعٍ لم أظفر بتعريف واضح، ولم أقف علىٰ حَدٍ معين لمفهوم "الاختصاص"، لكن من خلال الاستقراء والتتبع لمناهج العلماء وتطبيقاتهم لهذه القرينة يمكن أن يُعَرَّفَ "الاختصاص" بأنه: "أن يكون راوٍ بعينه مُقدَّمًا في حديث شيخٍ مُعين من شيوخه أكثر من غيره من الرواة عن ذلك الشيخ؛ لسببٍ ما .. كطول ملازمة، أو قرابة، أو نَسَبٍ أو نحوها".

فالمقصود بـ "الاختصاص" أن يكون الراوي له ميزة تميزه عن غيره من أقرانه في الرواية عن شيخهم، وهو أنه إذا ما عُورضت روايته برواية غيره قُدمت، ورُجِّحت روايته علىٰ غيرها، والسبب في ذلك -كما سبق- أنه لازم شيخه أكثر من غيره، أو أنه أكثر من ممارسة حديثه أكثر من غيره من الرواة عن ذلك الشيخ.

---

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» للهروي (٦ /٢٩٢).

(٢) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٩٩).

- المطلب الثالث: كيف يُعْرَفُ أن هذا الراوي مُخْتَصٌّ بشيخه أم لا؟.

يعرف "اختصاص" الراوي بشيخٍ معين من شيوخه عن طريق أمور منها:

- الأمر الأول:

كثرة ما عند التلميذ من حديث شيخه، لأي سبب من الأسباب، كأن يكون مكثرًا من الولوج عليه أكثر من غيره من أقرانه، أو يكون أكثر ملازمة بشيخه أكثر من غيره .. كأن يكون قائده، أو كاتبه أو نحو ذلك، وبالتالي يخصه الشيخ ببعض الأحاديث التي لا توجد عن غيره من تلاميذ هذا الشيخ.

ومن الأمثلة على ذلك:

قال عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي: "رُبَّمَا رَأَيْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَجِيءُ إِلَى الْأَعْمَشِ فَيَقُولُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، فَيَقُولُ: سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ؟، فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: خُذْ بِيَدِي، فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيُدْخِلُهُ فَيُحَدِّثُهُ وَيَدَعُنَا"(١).

فهذا يفيد في أن الأعمشَ كان يخص الثوريَّ ببعض الأحاديث مع وجود أقرانه عند الأعمش؛ ولهذا السبب كان الثوريُّ من المُقَدَّمين في شيخه الأعمش.

(١) ينظر: «الجامع» للخطيب (١ /٣٠٦) رقم (٦٦٣).

- **الأمر الثاني:**

تنصيص أئمة الحديث ونقاده، وجهابذته وحفاظه بأن هذا الراوي من الحافظين لحديثه شيخه الفلاني، وأنه من المُقَدَّمين فيه.

ونصوص الأئمة في ذلك ليست محصورة في ذكر كلمة "الاختصاص" بعينها، أو ما يشتق منها، بل هناك عباراتٌ كثيرة، وألفاظٌ متعددة تدل بمعناها على أن فلانًا من الرواة من المختصين بالشيخ الفلاني، وبعض هذه العبارات والألفاظ صريح في إفادة اختصاص الراوي بشيخه، وبعضها غير صريح[١].

(١) سيأتي تفصيل هذه العبارات الصريح منها وغير الصريح في المبحث الثاني من هذا البحث وعنوانه: "العبارات التي استعملها النقاد للدلالة على قرينة "الاختصاص".

- المطلب الرابع: علم طبقات الرواة وعلاقته بـ "الاختصاص":

اعتنىٰ حفاظ الحديث ونقاده باستقراء أحاديث الرواة، واطلاعهم علىٰ مروياتهم، للخروج بحكم عام علىٰ تلك المرويات، ومن ثَمَّ الحكم علىٰ رواة هذه الأخبار، هل أصابوا فيها، أم اعتراهم الخطأ والغفلة عند روايتهم لها، فكما هو معروف: الحكم علىٰ الراوي فرع من الحكم علىٰ مروياته.

كما اعتنىٰ هؤلاء الأئمة بمتابعة الرواة عن شيوخهم، ومعرفة حال كل راوٍ في شيخه الذي روىٰ عنه، هل أتقن روايته وأداها علىٰ الوجه الصحيح الذي سمعها منه، أم أخطأ فيها، ومعرفة من لازم شيخه مدة طويلة، ومارس حديثه أكثر من غيره، وأتقن حديثه اتقانًا جيدًا، ومعرفة من كانت صحبته لشيخه أقل، وقَصَّرَ في هذا جانب حفظه لحديث شيخه، أيضًا: هل لهذا الراوي ميزة خاصة تميزه عن غيره من أقرانه الذين رووا عن نفس الشيخ أم لا؟.

كل هذه الأسباب جعلت العلماء يتابعون الرواة عن الشيوخ- خاصة المكثرين منهم- ومن ثَمَّ تصنيف تلاميذ كل شيخٍ في أصناف متعددة، وطبقات مختلفة، كل طبقة تختلف عن غيرها في الوصف، وفي الرواة، والسبب في ذلك؛ ليتم الترجيح بين هؤلاء التلاميذ عند التعارض والاختلاف في الرواية عن شيخهم، ومن هنا نشأ علم طبقات الرواة.

قال البيهقي -بعد أن ذكر طبقات الرواة عن يحيىٰ بن معين-: "... ودل علىٰ شدة جهدهم في معرفة الرواة ومعرفة مدارجهم في العدالة، والمعرفة،

والحفظ، والإتقان في الرواية، حتىٰ يُمكن ترجيح رواية أحفظ الراويين وأتقنهما علىٰ رواية من دونه في الحفظ والإتقان"[١].

فمعرفة الأصحاب -يعني تلاميذ الشيخ- فن مهم جدًّا من فنون علوم الحديث التي لابد من ممارستها لمن أراد الوقوف علىٰ أوجه التعليل، ونقد الروايات، ولا يقوم به إلا من رزقه الله-تعالىٰ - حفظًا واسعًا، وفهمًا غايصًا؛ لعقد المقارنات بين الرواة ومروياتهم، الأمر الذي ينتج عنه معرفة طبقات الرواة عن الشيوخ[٢].

وقد جاء القول بهذا- وهو معرفة الأصحاب- في كلام غير واحدٍ من النقاد، فجاء في كلام الإمام علي ابن المديني عن أصحاب نافع مولىٰ عبد الله ابن عمر -رضي الله عنهما-، وأنه قَسَّمَهُم إلىٰ تسع طبقات[٣].

وجاء في كلام الحازمي عن الطبقات، وتمثيله لها بأصحاب الزهري، وأنه قَسَّمَهُم إلىٰ خمس طبقات[٤].

كما فعله الحافظ ابن رجب الحنبلي أيضًا فقال: "... ونذكر لذلك مثالًا: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولىٰ: جمعت الحفظ والاتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، ....

---

(١) ينظر: «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» للبيهقي (ص١٠٠).

(٢) ينظر: «منزلة الحديث الضعيف» د / عبد السلام أبو سَمْحَة (ص٣١) بتصرف.

(٣) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٢ /٦١٥).

(٤) ينظر: «شروط الأئمة الخمسة» له (ص٥٧-٥٨).

والطبقة الثانية: أهل حفظ واتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في اتقانه دون الطبقة الأولى، ...

والطبقة الثالثة: لازموا الزهري، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم...

والطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري، من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم، ...

والطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين.... انتهى[1].

والناظر في تصنيف العلماء لهذه الطبقات يظهر له أنها أشبه ما تكون إلى معادلات حسابية، لكن المتبحر في هذا العلم-علم الطبقات-، والمتفطن لصنيع الأئمة فيه يجد أن هذا التصنيف راجع إلى اعتبارات تختلف من راوٍ إلى آخر، ومن طبقة إلى طبقة أخرى.

وكما يظهر من كلام الإمام ابن رجب الحنبلي السابق، فإن صفات رجال الطبقة الأولى من أصحاب الزهري غير صفات رجال الطبقة الثانية، فالطبقة الأولى جمعت الحفظ والاتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، أما الطبقة الثانية فهم أهل حفظ واتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري كأصحاب الطبقة الأولى، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في اتقانه دون الطبقة الأولى، وهكذا يقال في رجال الطبقات التالية ... وهكذا.

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» له (٢ /٦١٣-٦١٥) بتصرف.

- المطلب الخامس: ثمار تطبيق قرينة "الاختصاص":

إن من ثمار تطبيق هذه القرينة -قرينة "الاختصاص"- أمر في غاية الأهمية وهو: أن يُجْعَل الراوي المختص بالشيخ وإن لم يكن في الدرجة العليا من الثقة والاتقان ممن يقبل تفرده في ذلك الشيخ، والسبب في ذلك: هو طول ملازمته لشيخه، ومعرفته بحديثه، وممارسته له أكثر من غيره من الرواة، بشرط ألا يروي من هو أوثق منه في شيخه ما يخالف روايته.

- يقول الإمام ابن القيِّم في معرض حديثه عن سفيان بن حسين الواسطي مقررًا بذلك قاعدة هذه القرينة: «ولا تنافي بين قول من ضعَّفه وقول من وثَّقه؛ لأنَّ من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزُّهري وتضعيفه فيه، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتَّعديل، بل يظنُّ قاصر العلم أنها هي، فيعارض قول من جرَّحه بقول من عدَّله، وإنَّما هذه مسألة أخرىٰ غيرها وهي الاحتجاج بالرَّجل فيما رواه عن بعض الشُّيوخ وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر، وهذا كإسماعيل بن عيَّاش، فإنه عند أئمَّة هذا الشَّأن حجَّة في الشَّاميين أهل بلده، وغير حجَّة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده، ومثل هذا تضعيف من ضعَّف قبيصة في سفيان الثَّوريِّ واحتجَّ به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النَّسائي، وهذه طريقة الحذاق من أَصحاب الحديث أطباء علله يحتجُّون بحديث الشَّخص عمن هو معروف بالرِّواية عنه، وبحفظ حديثه، وإتقانه، وملازمته له، واعتنائه بحديثه، ومتابعة غيره له، ويتركون حديثه نفسه عمَّن ليس هو معه بهذه المنزلة...»[(١)].

(١) ينظر: «الفروسية» له (ص٢٣٨-٢٣٩).

- المبحث الثاني: العبارات التي استعملها النقاد للدلالة علىٰ قرينة "الاختصاص":

استخدم علماء الحديث ونقاده عباراتٍ كثيرة، وألفاظًا متعددة للدلالة علىٰ أن الراوي الفلاني من المختصين بالشيخ الفلاني، وأنه تترجح روايته إذا ما عُورضت برواية غيره ممن شاركه في الرواية عن ذلك الشيخ.

وبعد البحث وُجد أن هذه العبارات منها ما هو صريح في أن هذه الراوي من المختصين بشيخه، الملازمين له، الحافظين لحديثه، ومنها ما ليس صريحًا وإنما عُرف ذلك عن طريق ما يسمىٰ بـ "الدلالة الضمنية"، وفيما يلي توضيح ذلك:

العبارات الصريحة:

بعد البحث وُجِدَتْ أقوال كثيرة للأئمة تفيد ترجيح تلميذ علىٰ غيره من التلاميذ المشتركين في الرواية عن شيخهم، .. **ومن هذه الألفاظ:**

قولهم: "أثبت أصحابه فلان"، أو أثبت الناس فيه فلان"، أو أثبت الناس في كتاب كذا فلان".

مثاله: قول يحيىٰ بْن مَعِين وقد سئل عَنْ رواة "الموطأ" عَنْ مالك: "أثبت الناس فِي "الموطأ" عَبداللَّهِ بْن مَسْلَمة القَعْنَبي، وعبد الله بْن يُوسُفَ التِّنِّيسِي بعده"[(١)].

- وقول ابن معين أيضًا: "أثبت النَّاس فِي الزهرىٰ مَالك بن أنس، وَمَعْمَر، وَيُونُس، وَعُقيل، وَشُعَيْب بن أَبىٰ حَمْزَة، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة"[(٢)].

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٦ /٣٣٥) رقم (٣٦٧٣).

(٢) ينظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٣ /١١٦) رقم (٤٧٩).

- وقوله أيضًا: " سُفْيَان بن عُيَيْنَة أثبت النَّاس فِي عَمْرو بن دِينَار"[١].

- وقول أبي حاتم عن مَعْنِ بن عيسىٰ: "أثبت أصحاب مالك وأوثقهم"[٢].

-وقال علي ابن المديني عن أيوب السختياني:" ... وأيوب أثبت في ابن سيرين من خَالِد الحذاء"[٣].

وقولهم: "أحفظ الناس لحديثه فلان".

مثاله: سئل ابن معين عن أبي عُمير بن النحاس فقال: "ثقة، أحفظ الناس لحديث ضمرة"[٤].

- وقول الحافظ ابن حجر عن محمد بن خازم أبي معاوية الضرير: "ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِمُ في حديث غيره"[٥].

- وقوله أيضًا عن آدم بن المتوكل: "وكان أحفظ الناس لحديث أبي عبدالله"[٦].

---

(١) ينظر: «المصدر السابق» (٣ /١١٧) رقم (٤٨٢).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» لابنه (٨ /٢٧٨) رقم (١٢٧١).

(٣) ينظر: «المصدر السابق» (٢ /٢٥٦) رقم (٩١٥).

(٤) ينظر: «سؤالات ابن الجنيد ليحيىٰ بن معين» (ص٣٩٨) رقم (٥٢٤).

(٥) ينظر: «التقريب» له (ص٤٧٥) رقم (٥٨٤١).

(٦) ينظر: «لسان الميزان» له (٢ /١٧) رقم (٩٥٠).

وقولهم: "أضبط الناس لحديث فلان".

مثاله: قول أبي حاتم: "أَضْبَطُ الناسِ لِحَدِيثِ ثابتٍ وعليِّ بْنِ زَيْدٍ: حمَّادُ بنُ سَلَمة؛ بيَّن خطَأَ الناس"(١).

- وقال ابن المُلَقِّنِ: "...؛ لِأَن حَدِيث هشيم هَذَا رَوَيْنَاهُ من طَرِيق سعيد بن مَنْصُور الَّذِي هُوَ أحفظ النَّاس لحَدِيث هشيم، وأضبطهم لَهُ"(٢).

وقولهم: "أروىٰ الناس عنه فلان".

مثاله: قول العِجْلي عن شَريك بن عبد الله النَّخَعيِّ: "... وكان أروىٰ الناس عنه إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي، سمع منه تسعة آلاف حديث"(٣).

- وقال أبو حاتم عن سهل بن سليمان القرشي الأسود: " وكان أروىٰ الناس عن شعبة، ترك الناس حديثه"(٤).

وقولهم: "أوثق أصحابه فلان".

مثاله: قول يحيىٰ بن أكثم عن أوثق أصحاب الأوزاعي: "أوثق أصحابه كاتبه عبد الحميد بن أبي العشرين"(٥).

---

(١) ينظر: «العلل» لابنه (٤ /١١) رقم (١٢١١).

(٢) ينظر: «البدر المنير» له (٦ /٦٣٤).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٠ /٣٨٦) رقم (٤٧٩١).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» لابنه (٤ /١٩٨) رقم (٨٥٥).

(٥) ينظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٤ /٥٧) رقم (٣٦٩٦).

وقولهم: "أرفع أصحابه فلان".

- **مثاله:** قول هشام بن عمار: "أرفع أصحاب مكحول سليمان بن موسىٰ، ثم العلاء بن الحارث"[١].

وقولهم: "أعلم الناس بحديثه فلان".

مثاله: ما قاله أبو حاتم: "... حمَّادٌ -يعني ابن سلمة -أعلمُ بِحَدِيثِ ثَابِتٍ، مِنْ حُسَين"[٢].

ونحو ذلك من العبارات، والألفاظ التي تدل دلالة صريحة وواضحة علىٰ معنىٰ "الاختصاص".

العبارات غير الصريحة:

ومن العبارات غير الصريحة التي استعملها المحدثون والنقاد في الدلالة علىٰ أن هذا الراوي مختص بهذا الشيخ ما يُستنبط من أقوال الأئمة في تراجم الرواة، وما يذكر من أخبارهم.

ومن هذه العبارات:

١- قال أبو معاوية الضرير: "لقيني سفيان الثوري بعد موت الأعمش، فقال لي: كيف أنت يا محمد؟ كيف حالك؟ ثم قال لي: سمعتَ من الأعمش كذا؟ قلتُ: لا، قال: فسمعتَ منه كذا؟ قلتُ: لا، فجعل يحدثني بأحاديث كأنه علم أني لم أسمعها"[٣].

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣ /٢٤٣) رقم (١٠٣).

(٢) ينظر: «العلل» لابنه (٣ /٤٢٦) رقم (٩٨٢).

(٣) ينظر: «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١ /٦٠-٦١).

فمذاكرة سفيان الثوري لأبي معاوية الضرير، وإرادته الإغراب عليه يدل علىٰ أن كلا الرجلين مكثران من الرواية عن الأعمش، وأن عند أحدهما من الأحاديث ما ليس عند الآخر.

٢- قال إسماعيل بن عبد الرحمن الأزدي: "سمعت أبا عاصم يقول: ظَنَنْتُ أَنِّي قَدْ حَمَلْتُ كُلَّ شَيْءٍ عِنْدَ ابْنِ جُرَيج، فَلَمَّا مَاتَ كُنَّا عَلَىٰ الْقَبْرِ فَنَظَرَ إِلَيَّ سُفْيَانُ، فَقَالَ: يَا ضَحَّاكُ تَحْفَظُ عَنْ عَطَاءٍ كَرِهَ صَلاةَ الْمَكْتُوبَةِ فِي قَلْبِ الْكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: لا، قَال: حَدَّثني صَاحِبُ الْقَبْرِ.

قال إسماعيل: "فحدثت ابن داود - يعني عبد الله بن داود بن عامر وهو من أصحاب مسعر المعدودين- بهذا الحديث، فقال: فَقَالَ: كَانَ سُفْيَانُ صَاحِبَ ذَا، ظَنَنْتُ أَيْ أَنَا، وَوَكِيعٌ، وَمُحمد بْنُ بِشْرٍ لم نبق عند مسعر شيئًا، فلما مات مسعر، أَخْبَرنا سُفْيَانُ بِثَلاثَةِ أَحَادِيثَ عَنْ مِسْعَرٍ لَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنَّا منها شيء"(١).

وهذا الأثر مثل سابقه يدل علىٰ أن أبا عاصم النبيل- واسمه الضحاك بن مخلد-، وسفيان الثوري وهما من أكثر الناس حديثًا عن ابن جريج إلا أن الناس لا يختارون الرواية عن الثوري عن ابن جريج من أجل العلو، والأخبار في ذلك كثيرة لو أراد أحد جمعها لجمع منها الكثير والكثير.

(١) ينظر: «الكامل» لابن عدي (١ /١٦٨).

- المبحث الثالث: الأسباب المحتملة التي تجعل الراوي مختصًا بشيخه:

لم يكن حكم علماء الحديث على أن هذا الراوي مختص بحديث هذا الشيخ الفلاني، وأنه مُقَدَّمٌ فيه على غيره من تلاميذه عند التعارض من قبيل الظن، أو الرجم بالغيب، وإنما كان مستندُهم في هذا قرائنَ متعددة، وأسبابًا كثيرة .. **منها:**

- الأول: قوة الحفظ لحديث الشيخ.

- الثاني: الكتابة لحديث شيخه.

- الثالث: طول الملازمة لشيخه، وهذه ربما تكون راجعة إلى:

- قرابة الراوي من شيخه .. كأن يكون ابنه، أو زوجته، أو ربيبه، أو خادمه، أو كاتبه، وهذا يعبر عنه بـ "آل الراوي".

- كونُهُ بَلَدِيَّهُ.

- الرابع: قِدَمِ السماع من شيخه.

ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة.

وإني في الصفحات التالية سأذكر هذه الأسباب بشئ من التفصيل، مع ضرب الأمثلة التطبيقية على ذلك - ما أمكن - إن شاء الله تعالى.

- السبب الأول: قوة حفظ الراوي لحديث شيخه.

من الأمور التي تجعل الراوي في المنزلة العليا بين أقرانه، وأنه متى قُورنت روايته برواية من أقل منه رتبة إلا رُجِّحَتْ روايته وَصْفُهُ بالثقة، والحفظ، والضبط، والاتقان، وتزداد منزلته علوًا ورفعةً ومكانةً إذا وُصف بأنه أحفظ أقرانه لحديث شيخه، الأمر الذي يجعل هذا الراوي من المختصين بشيخه هذا، العارفين بحديثه.

وهذه القرينة استعملها كثير من الحفاظ منهم:

- **ابن المبارك حيث قال:** "الحفاظ عن الزهري ثلاثة: مالك، ومعمر، وابن عيينة، فإذا اجتمع اثنان منهم علىٰ قول أخذنا به، وتركنا قول الآخر" (١).

- **والإمام الشافعي في قوله:** "لا أَحْسَبُ عَالِمًا بالحديث يشك في أن مالكًا أحفظ لحديث نافع من أيوب؛ لأنه كان ألزم له منه" (٢).

- **وابن المديني حيث قال:** "ورواه الأعمش يُخَالِفُ عاصمًا في إسناده فرواه عن أبي صالح عن أبي سعيد، ولا يُحْفَظُ من حديث سهيل، والأعمش أثبت في أبي صالح من غيره" (٣).

- **والإمام أحمد حيث قال:** "أعلمُ الناسِ بحديثِ ثَابِتٍ، وعليِّ بن زيد، وحُمَيد: حمَّادُ بنُ سَلَمة" (٤).

- **وأبو حاتم الرازي حيث قال:** "... وتابَعَ مَعْمَرًا بعضُ الشَّامِيِّينَ، عَنِ الزُّهْري، ومَعْمَرٌ كَانَ ألزمَ للزُّهْري" (٥).

- **والنسائي حيث قال:** "عمارة أحفظ من يحيىٰ وحديثه أولىٰ بالصواب"(٦).

---

(١) ينظر: «نصب الراية» للزيعلي (٢ /٢٩٤).

(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٥ /١٥٤).

(٣) ينظر: «العلل» له (ص٨٠).

(٤) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٥ /٥٧٢) رقم (٢١٨٥).

(٥) ينظر: «المصدر السابق» (٣ /٤١٠) رقم (٩٧٠).

(٦) ينظر: «المجتبىٰ» له (٨ /١٦٣) رقم (٥١٥٨).

- **وابن خزيمة حيث قال:**"... وشعبة أحفظ من عدد مثل يونس بن أبي إسحاق"[١].

- **والدارقطني حيث قال:** "وخالفهم محمد بن مسلم الزهري، وهو أحفظ من جميعهم" [٢].

- **وأبو عبد الله الحاكم حيث قال:** "فإن أبا معاوية أحفظ أصحاب الأعمش، والأعمش أعرف بحديث الحكم من غيره " [٣].

- **وابن عبد البر حيث قال:** "... وقد وصله جماعة عن سماك منهم الثوري وحسبك بالثوري حفظًا وإتقانًا"... وقال: "وكل من أرسل هذا الحديث فالثوري أحفظ منه، والقول فيه قول الثوري ومن تابعه على إسناده" [٤].

- **وابن حجر حيث قال:** "... صرح ابن عُيَيْنَة عَن عَمْرو بِسَمَاع طَاوس لَهُ من ابن عَبَّاس، وَهُوَ أحفظ النَّاس لحَدِيث عَمْرو، فروايته الراجحة" [٥].

- **وقال أيضًا:** "... وَلَمْ يَقْدَحْ هَذَا الِاخْتِلَافُ فِيهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّيْثَ أَثْبَتَهُمْ فِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ" [٦].

---

(١) ينظر: «الصحيح» له (٢ /١٥٢) رقم (١٠٩٦).

(٢) ينظر: «العلل» له (٦ /١٤٠) رقم (٩٨٦).

(٣) ينظر: «المستدرك» له (١ /٥٠١) رقم (١٢٩٤).

(٤) ينظر: «التمهيد» له (١ /٣٣٣).

(٥) ينظر: «هدي الساري» له (ص٣٦٠).

(٦) ينظر: «فتح الباري» له (١ /١٥٠).

- **وقال:**"...وَإِنَّمَا رَجَّحَهُ لِأَنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ مُقَدَّمٌ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ"[١].

- **وقال في موضع آخر:** "... أَمَّا بَعْدَ أَنْ وَافَقَ الْجَمَاعَةَ عَلَىٰ أَبِي حَازِمٍ فَتَكُونُ زِيَادَةً مَحْضَةً حَفِظَهَا أَبُو مُعَاوِيَةَ دُونَ بَقِيَّةِ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ، وَهُوَ مِنْ أَحْفَظِهِمْ عَنْهُ فَيُقْبَلُ" [٢].

- **وقال في موضع آخر:** "... وإن كان حديثًا آخر فالراجح قول عُقَيْلٍ؛ لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز" [٣].

كما استعملها جماعة غير من سبق ذكرهم[٤].

- ومن الأمثلة التطبيقة علىٰ ذلك:

- ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ بْنِ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمٰنِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَبْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْإِيْمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ».

وهذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عليه من أربعة أوجه:

الوجه الأول: يروىٰ عنه، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر،عن أنس ﷺ.

وهذا الوجه رواه عن شعبة كل من:

---

(١) ينظر: «المصدر السابق» (٢ /٢٥٨).

(٢) ينظر: «المصدر السابق» (٩ /٥٤٨).

(٣) ينظر: «المصدر السابق» (١٢ /١٥٨).

(٤) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /٢٠٦-٢٠٧) بتصرف.

[١]: عبد الرَّحْمنِ بن مهدي[(١)]. وهو ثقةٌ، ثبتٌ، حافظٌ، عارفٌ بالرجال والحديث[(٢)].

[٢]: أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك[(٣)]. وهو ثقةٌ، ثبتٌ[(٤)].

[٣]: مسلم بن إبراهيم[(٥)]. وهو ثقةٌ، مأمونٌ[(٦)].

[٤]: خالد بن الحارث[(٧)]. وهو ثقةٌ، ثبتٌ[(٨)].

[٥]: بَهْز بن أَسَدٍ[(٩)]. وهو ثقةٌ، ثبتٌ[(١٠)].

[٦]: عفان بن مسلم[(١١)]. وهو ثقةٌ، ثبتٌ[(١٢)].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعَلِيٍّ ﷺ من الإيمان وعلاماته، ... (١ /٨٥) رقم (١٢٨ /٧٤). والبزار في «مسنده»، مسند أنس بن مالك ﷺ (١٣ /٤٨) رقم (٦٣٦٧) عن محمد بن المثنى بهذا الإسناد.

(٢) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٣٥١) رقم (٤٠١٨).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار (١ /١٢) رقم (١٧) عن أبي الوَلِيدِ، عن شُعْبَةَ، به، بمعناه، مع تقديم وتأخير.

(٤) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٥٧٣) رقم (٧٣٠١).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار (٥ /٣٢) رقم (٣٧٨٤) عن مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، به، بمعناه، مع تقديم وتأخير.

(٦) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٥٢٩) رقم (٦٦١٦).

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه»، في الكتاب والباب السابقين (١ /٨٥) رقم (١٢٨ /٧٤م) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي- ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، به.

(٨) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص١٨٧) رقم (١٦١٩).

(٩) أخرجه أحمد في «المسند»، مسند أنس بن مالك ﷺ (١٩ /٣٦٧) رقم (١٢٣٦٩) قَالَ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ، بَهْزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، به، بمعناه.

(١٠) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص١٢٨) رقم (٧٧١).

(١١) أخرجه أحمد في «المسند»، مسند أنس بن مالك ﷺ (٢١ /٢٢٠) رقم (١٣٦٠٧) قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، به، بمعناه. واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥ /٩٨٤) رقم (١٦٤٥) من طريق عفان، به، بمعناه، وفيه تقديم وتأخير.

(١٢) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٣٩٣) رقم (٤٦٢٥).

[٧]: محمد بن جعفر[١]. وهو ثقة، وكان أثبت الناس في حديث شعبة[٢]. شعبة[٢].

الوجه الثاني: يروىٰ عنه، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي حسين، عن أنس ﷺ .

وهذا الوجه رواه عن شعبة: عبدُ الصمد بنُ عبد الوارث - وهو ثقةٌ، ثبتٌ في شعبة[٣]-، ولم أقف علىٰ تخريج روايته بعد البحث والتفتيش إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل»[٤].

الوجه الثالث: يروىٰ عنه، عن أبي التياح، عن أنس ﷺ .

وهذا الوجه رواه عن شعبة كُرَيْدُ بن رواحة[٥]. وهو ضعيف[٦].

الوجه الرابع: يروىٰ عنه، عن قتادة، عن أنس ﷺ .

وهذا الوجه رواه عن شعبة: حجاجُ الأعور، -وهو ثقة، اختلط في آخر عمره-[٧] ولم أقف علىٰ تخريج روايته إلا فيما ذكره الدارقطني في الموضع السابق «العلل».

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند»، مسند أنس بن مالك ﷺ (١٩ /٣٢٥-٣٢٦) رقم (١٢٣١٦) عن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عن شُعْبَةَ، به، بمعناه، وفيه تقديم وتأخير.

(٢) ينظر: «الثقات» للعجلي (٢ /٢٣٤) رقم (١٥٨٢).

(٣) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٣٥٦) رقم (٤٠٨٠).

(٤) ينظر: «العلل» للدارقطني (١٢ /١١٦) مسألة رقم (٢٥٠٠).

(٥) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده»، مسند أنس بن مالك ﷺ (٧ /١٩٠) رقم (٤١٧٥). وعنه ابن عدي في «الكامل» (١٦١١) ترجمة كُرَيْدِ بْنِ رَوَاحَةَ الْعَيْشِيِّ (٧ /٢٢١) من طريقه- كُرَيْدِ-عن شُعْبَة، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عن أَنَسٍ ﷺ ... الحديث، بلفظ مختلف، وفيه زيادة.

(٦) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٧ /٢٢١) رقم (١٦١١).

(٧) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص١٥٣) رقم (١١٣٥).

والوجه الأول عن شعبة -والذي رواه عن عبد الله بن عبد الله بن جبر، عن أنس ﷺ- هو الراجح لأمور:

(١): كثرة الرواة لهذا الوجه عن شعبة، وهم ثقات أثبات، وفيهم محمد بن جعفر، وهو أوثق أصحابه.

(٢): إخراج الشيخين لهذا الوجه دون الوجوه الأخرىٰ.

(٣): ترجيح الإمام الدارقطني لهذا الوجه حيث قال في «العلل»: حينما سُئِلَ عَنْ هذا الحديث فَقَالَ: حَدَّثَ بِهِ شُعْبَةُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ الحفاظ، عن شعبة، عن ابن جبر، عن أنس. وقال عبد الصمد: عن شعبة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبي حسين، عن أنس. وقال كريد بن رواحة: عن شعبة، عن أبي التياح، عن أنس. وقال إسحاق بن عمرو القومسي: عن حجاج بن محمد، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس. والصواب: عن ابن جبر، عن أنس.انتهىٰ[1].

ففي هذا المثال اعتمد الإمام الدارقطني علىٰ تلك القرينة- وهي قرينة الأحفظ- في الترجيح فقال: "فرواه الحفاظ، عن شعبة، عن ابن جبر، عن أنس".انتهىٰ. وظهر ذلك من خلال ترجيحه لهذا الوجه الأول والذي رواه جمع من الحفاظ وفيهم محمد بن جعفر،- وهو أوثق أصحاب شعبة- عن شعبة، عن ابن جبر، عن أنس ﷺ .

(١) ينظر: «العلل» له (١٢ /١١٦) مسألة رقم (٢٥٠٠).

- السبب الثاني: كتابة الراوي لحديث شيخه.

كتابة الحديث وضبطه من أهم وسائل الضَّبط والإتقان، وهي- غالبًا- أقوىٰ من الحفظ، فإن الحفظ خوان، شريطة أن يحفظ المُحَدِّثُ كتابه من التغيير، والتبديل، والتحريف، وبدون الكتابة وقع كثير من المحدِّثين في الوهم والخطأ.

فإذا كان الراوي الذي وُصِفَ بأنه مختص بهذا الشيخ قد كَتَبَ حديث شيخه كُلَّهُ، أو جُلَّهُ، واعتنىٰ به، ومارسه أكثر من غيره من الرواة عن شيخه قد خالفه غيره في الرواية عن هذا الشيخ كان جانِبُه أقوىٰ من هذه الحيثية، الأمر الذي يجعل العلماء يُقَدِّمون روايته علىٰ رواية غيره عن ذلك الشيخ.

وهذه القرينة ربما خانت صاحبها فأثَّرت عليه، كما حصل لجرير بن عبد الحميد الضَّبِّي حيث قال: "اضطرب عليَّ حديث أشعث وعاصم، فقلت لبَهْز-يعني بن أَسَد البصري-: خَلِّصْهَا لي، فَخَلَّصَهَا لي، وكانت في دفتر واحد"[(١)].

فجرير بن عبد الحميد رغم اعتماده علىٰ كتابه إلا أنه لم يَسْلَم من الخطأ والاضطراب في بعض أحاديثه.

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن معين» رواية ابن محرز (٢/ ١٢٩) رقم (٢٩٩).

وهذه القرينة استعملها كثير من الحفاظ منهم:

- **الإمام أحمد بن حنبل حيث قال عن عبيد الله الأشجعي الكوفي:** «كان يكتب في المجلس، فمن ثَمَّ صحَّ حديثه»[(١)].

فقد علل الإمام أحمد تصحيح حديثه بأنه كان يكتب في مجالس المحدثين خاصة سفيان الثوري حتىٰ صار من أعلم الناس به ؛ ولذا قال يحيىٰ ابن معين عنه: "ما كان بالكوفة أعلم بسفيان من الأشجعىٰ، كان أعلم به من عبد الرحمن بن مهدي، ومن يحيىٰ بن سعيد، وأبي أحمد الزبيري، وقبيصة، وأبي حذيفة"[(٢)].

- **وقال أبو طالب للإمام أحمد:** "من أحبُّ إليك، يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل؛ لأنه كان صاحب كتاب"[(٣)].

- **والإمام عبد الله بن المبارك حيث قال:** "إذا اختلف النَّاس في حديث شعبة، فكتاب غُنْدَرٍ حكم بينهم"[(٤)].

- **وعبد الرحمن بن مهدي:** "لوددت أني كنت كتبت يَعْنِي كُتُبَهُ، وكنا نستفِيد من كتب غندر فِي حياة شُعْبَة"[(٥)].

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٢ /١٥) ترجمة رقم (٥٤١٢) عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي.

(٢) ينظر: «تاريخ ابن معين» رواية ابن محرز (١ /١١٥) رقم (٥٥٣).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢ /٥١٩) ترجمة (٤٠٢) إسرائيل بن يونس بن أَبي إسحاق.

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧ /٢٢١) ترجمة (١٢٢٣) محمد بن جعفر غُنْدَر.

(٥) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١ /٥٧) ترجمة (١١٩) محمد بن جعفر غُنْدَر.

- وأبو زرعة حيث ذكر الخلاف علىٰ اللَّيث في حديثٍ أهو عن سعد بن مالك مرفوعًا أم سعيد بن أبي سعيد مرسلًا ثم قال: "في كتابِ الليث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكنْ لُقِّنَ بالعراق عن سعد"(١).

فقد رَجَّحَ الإمام أبو زرعة الرازي الوجهَ المرسل، وهو الوجه الموجود في كتاب الليث، وهذا يُعَدُّ من شواهد الاعتماد علىٰ الكتاب.

- ويزيد بن هارون حيث قال: "أدْرَكْت الْبَصْرَة واذا اخْتلفُوا فِي حَدِيث نطقوا بِكِتَاب عبد الْوَارِث"(٢). وعبد الوارث هو ابن سعيد.

- وإبراهيم النخعي حيث سأله منصور بن المعتمر فقال: "ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثا منك؟ فأجابه: لأنه كان يكتب"(٣).

- وقال أبو حاتم: "وأما الحفَّاظ وأصحاب الكتب -يعني الذين كانوا يكتبون عن الزهري- فكانوا يميِّزون كلام الزُّهري من الحديث"(٤).

- ومن الأمثلة التطبيقة علىٰ ذلك:

- حديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ " أُتِيَ بِمُلْئَيْ مُدٍّ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَدْلُكُ ذِرَاعَيْهِ".

وبعد تخريج هذا الحديث، وجمع طرقه تبين أنه يرويه شعبة بن الحجاج، واختلف عليه من وجهين:

---

(١) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٢ /٤٩٠) مسألة رقم (٥٣٨). وذلك أن الليث لما رحل إلىٰ العراق لم يكن معه كتاب، فلُقِّنَ هذا فتلقَّنه، وليس من عادته، فهو: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور كما قال ابن حجر في "التقريب". ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١ /١٢٤) مقدمة التحقيق.

(٢) ينظر: «التمييز» لمسلم (١ /١٧٨) رقم (٣٠).

(٣) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (ص٤٣١).

(٤) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٤ /٤٦٢) مسألة رقم (١٥٦٦).

الوجه الأول: يروىٰ عنه، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن عبدالله بن زيد ﷺ.

وهذا الوجه رواه عن شعبة كل من:

[١]: أبي داود الطيالسي(١). وهو ثقةٌ، حافظٌ، غلط في أحاديث(٢).

[٢]: يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة(٣). وهو ثقةٌ، متقنٌ(٤).

[٣]: معاذ بن معاذ العنبري(٥). وهو ثقةٌ، متقنٌ(٦).

[٤]: يحيىٰ بن سعيد القطان(٧). وهو ثقةٌ، متقنٌ، حافظٌ، إمامٌ، قدوةٌ(٨).

---

(١) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢ /٤٢٣) رقم (١١٩٥). وعنه أحمد في «المسند»، كلاهما في مسند عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ (٣٧٠/٢٦) رقم (١٦٤٤١) مختصرًا بذكر «التدليك».

(٢) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٢٥٠) رقم (٢٥٥٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب الأذنان من الرأس (١ /١٥٢) رقم (٤٤٣) بلفظ مختلف. وابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الوضوء، باب الرخصة في الوضوء بأقل من قدر المد من الماء (١ /٦٢) رقم (١١٨) بنحوه، ولم يذكر "الوضوء". وابن حبان في «صحيحه»-كما في الإحسان-، كتاب الطهارة، باب سنن الوضوء (٣ /٣٦٤) رقم (١٠٨٣) بلفظه. والحاكم في «المستدرك»، كتاب الطهارة (١ /٢٤٣) رقم (٥٠٩) بلفظه. ثم قال: "هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه". وفي: (١ /٢٦٦) رقم (٥٧٦) بلفظه. ثم قال: "هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، فقد احتج بحبيب بن زيد، ولم يخرجاه". جميعهم من طُرُقٍ عن يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة، عن شعبة، به.

(٤) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٥٩٠) رقم (٧٥٤٨).

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب حكم الأذنين في وضوء الصلاة (١ /٣٢) رقم (١٤١) من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري، عن أبيه، عن شعبة، به، بنحوه.

(٦) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٥٣٦) رقم (٦٧٤٠).

(٧) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»-كما في الإحسان-، كتاب الطهارة، باب سنن الوضوء (٣ /٣٦٣-٣٦٤) رقم (١٠٨٢) من طريق مسدد بن مسرهد، عن يحيىٰ بن سعيد، عن شعبة، به، ولم يذكر "الوضوء".

(٨) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٥٩١) رقم (٧٥٥٧).

[٥]: سليمان بن حيان الأزدي أبي خالد الأحمر[١]. وهو صدوقٌ، يخطئُ[٢].

الوجه الثاني: يروىٰ عنه، عن حبيب، عن عباد بن تميم، جدته[٣] أم عمارة بنت كعب -رضي الله عنها-.

وهذا الوجه رواه عن شعبة غندر[٤]. وهو أوثق وأحفظ أصحاب شعبة[٥].

---

(١) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرىٰ»، كتاب الطهارة، باب جواز النقصان عنهما فيهما إذا أتىٰ علىٰ علىٰ ما أمر به (١ /٣٠٢) رقم (٩٤٣) من طريق أبي خالد الأحمر، عن شعبة، به، بنحوه، ولم يذكر "التدليك". ثم قال: "وكذلك رواه معاذ بن معاذ، عن شعبة، قال أبو زرعة الرازي: الصحيح عندي حديث غندر".

(٢) ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٢٥٠) رقم (٢٥٤٧).

(٣) الضمير في "جدته" هنا يعود علىٰ حبيب بن زيد، فهي الصحابية الجليلة أم عمارة الأنصارية، يقال اسمها نسيبة بنت كعب بن عمرو أم عبد الله و حبيب ابنىٰ زيد، وجدة حبيب بن زيد الأصغر - رضي الله عنها-. ويؤيده أن النسائي أخرجه في «سننه»، كتاب الطهارة، باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء (١ /٥٨) رقم (٧٤) ثم ساق إسناده إلىٰ شعبة عن حبيب قال: "سمعت عباد بن تميم يحدث، عن جدتي وهي أم عمارة بنت كعب". انتهىٰ. والله أعلم.

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء (١ /٢٣) رقم (٩٤). ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرىٰ»، كتاب الطهارة، باب جواز النقصان عنهما فيهما إذا أتىٰ علىٰ ما أمر به (١ /٣٠٢) رقم (٩٤١) ثم قال: "هكذا رواه محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، وخالفه غيره في إسناده". وأخرجه النسائي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء (١ /٥٨) رقم (٧٤) ثم قال: قال شعبة: "فأحفظ أنه غسل ذراعيه، وجعل يدلكهما، ويمسح أذنيه باطنهما ولا أحفظ أنه مسح ظاهرهما". وفي: في «سننه الكبرىٰ»، كتاب الطهارة، باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء (١ /١٠٠) رقم (٧٦) جميعهم من طُرُقٍ عن محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، به، مختصرًا.

(٥) ينظر: «الثقات» للعجلي (٢ /٢٣٤) رقم (١٥٨٢).

وقد رجح الإمام أبو زرعة الرازي الوجه الثاني الذي رواه محمد بن جعفر،- وهو أوثق أصحاب شعبة-، عن شعبة، عن حبيب، عن عباد بن تميم، جدته أم عمارة بنت كعب -رضي الله عنها-، معتمدًا علىٰ تلك القرينة- وهي قرينة كتابة الراوي لحديث شيخه- في الترجيح.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» ثم قال: "وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَىٰ بنُ زكريا بنِ أَبِي زائدة، وَأَبُو دَاوُدَ -يعني الطيالسي-، عَنْ شُعْبة، عَنْ حَبيب بْنِ زيد، عَنْ عَبَّاد بْنِ تَميم، عَن عَمِّه عبد الله بن زيد، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ أُتِيَ بإناءٍ فِيهِ ماءٌ قَدْرَ ثُلُثَيِ المُدِّ؛ فتوضَّأَ بِهِ. وَرَوَاهُ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبة، عَنْ حَبِيبِ بْنِ زيد، عَنْ عَبَّاد بْنِ تَميم، عَن جَدَّته أُمِّ عُمَارة، عن النبيِّ ﷺ . فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحيحُ عِنْدِي حديثُ غُنْدر"[(١)].

وقد سبقه إلىٰ اعتماد كتاب محمد بن جعفر غندر في الترجيح الإمام **عبدالله بن المبارك حيث قال:** "إذا اختلف النَّاس في حديث شعبة، فكتاب غُنْدَرٍ حكم بينهم"[(٢)].

- **كما قَدَّمَ الإمامُ عبدُ الرحمن بنُ مهدي** محمدَ بنَ جعفرٍ علىٰ نفسه في الرواية عن شعبة فقال: "غندر في شعبة أثبت مني"[(٣)].

- **كذا قَالَ علي بن المديني:** "هو أحب إلي من عَبْد الرَّحْمَن فِي شُعْبَة"[(٤)].

---

(١) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١ /٤٥٨) مسألة رقم (٣٩).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧ /٢٢١) ترجمة (١٢٢٣) محمد بن جعفر غُنْدَر.

(٣) ينظر: «المصدر السابق».

(٤) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١ /٥٧) ترجمة (١١٩) محمد بن جعفر غُنْدَر.

وما ذلك إلا بسبب كتاب غندر الذي صار حكمًا بينهم عند الاختلاف.

- السبب الثالث: طول صحبة الراوي لشيخه وملازمته له.

من الأسباب التي تجعل الراوي مختصًا بشيخه كونه لازمه مدة طويلة، وصحبه زمنًا بعيدًا بحيث لا يفوته من حديثه إلا القليل، وطول صحبة الرجل لشيخه من القرائن التي استعملها نقاد الحديث وجهابذته في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

وتختلف مدة هذه الملازمة من راوٍ إلى آخر، فبعضهم لازم شيخه عشر سنين، وبعضهم عشرين سنة، وبعضهم أكثر، وبعضهم أقل.

وهذه الملازمة إما أن يصرح الراوي نفسه بأنه لازم شيخه الفلاني مدة من الزمن، وإما أن ينص العلماء على ذلك.

فمن الأُوْلَى: قَالَ غنْدر: "لَزِمت شُعْبَة عشْرين سنة"[(١)].

ومن الثانية: قول المزي عن يونس بن يزيد-وهو معدود في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري-: "وصحب الزُّهْرِيَّ ثنتي عشرة سنة، وقيل أربع عشرة سنة"[(٢)].

وقول ابْن حبان البستي عن إِبْرَاهِيم بن بشار الرَّمَادِي: "كان متقنًا ضابطًا، صحب ابن عُيَيْنَة سنينَ كثيرة، وسمع أحاديثه مرارًا،..."[(٣)].

---

(١) ينظر: «العلل» له، رواية ابنه عبد الله (٢ /١٣) رقم (١٣٨٣). و(٢ /١٨٠) رقم (١٩٣١).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» له (٣٢ /٥٥٣) رقم (٧١٨٨).

(٣) ينظر: «الثقات» لابن حبان (٨ /٧٢).

وقول الحاكم عن الرَّمَادِي أيضًا: "وهو ثقةٌ، من الطبقة الأولىٰ من أصحاب ابن عيينة، جالس ابن عيينة نَيِّفًا وأربعين سنة،..."[(١)].

وقول الذهبي عن موسىٰ بن يسار الأردني: "... صدوق، صحب مكحولًا أربع عشرة سنة"[(٢)].

وقد أعطىٰ المحدثون طول ملازمة الراوي لشيخه، وممارسة حديثه أهميةً كبيرةً، فرَجَّحوا -من أجل ذلك- أسانيد كثيرة علىٰ أخرىٰ، وأعانتهم معرفتهم بالصحبة وطول الملازمة علىٰ تمييز كثير من الأوهام والعلل.

وهناك أسباب-محتملة- جعلت الرواي يلازم شيخه ويصحبه أكثر من غيره، منها:

- الأول: كون الراوي من آل بيت الشيخ:

والمقصود بآل بيت الرجل هم: أبواه، إخوته، زوجته، أولاده ذكورًا كانوا أم إناثًا، ربائبه، وأقربائه كأعمامه، وأخواله، أو مواليه وخدمه، ونحو هؤلاء ممن له صلة وثيقة بالراوي.

إذ إن هؤلاء ألزم الناس للراوي، وأكثرهم دراية بحديثه؛ لأنه يتاح لهم ما لا يتاح لغيرهم، فهم يسمعون منه في حِلِّهِ وتِرحَاله، في البيت وخارجه، وربما يسمعون الحديث أكثر من مرة، بل مرات عديدة.

كما أن الشيخ قد ينشط في بعض أحواله فيبسط الحديث، ويسوقه علىٰ وجهه، وربما يكسل في بعض الأحيان فيختصره أو يرسله، وقد

(١) ينظر: «نصب الراية» للزيلعي (١ /٤٠٣).

(٢) ينظر: «الكاشف» له (٢ /٣٠٩) رقم (٥٧٤٣).

يقيد تارة، ويطلق أخرىٰ، وآل بيته -بخلاف غيرهم- في كل هذه الأحوال حاضرون، فيردون كل وجه إلىٰ وجهه الصحيح.

من أجل ذلك كله إذا اختلف الرواة علىٰ شيخٍ من شيوخهم في حديثٍ ما علىٰ أوجه متعددة، وكان رواة أحد هذه الأوجه من آل بيته فإن العلماء يُقدِّمُون ويُرجِّحُون رواية آل بيته علىٰ غيرها؛ لأنها تشعر بمزيد ضبط الراوي[(١)].

ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

- أن عثمان بن جبلة والد عبدان- وكان شريكًا لشعبة-، وكان شعبة قد تزوج بأم عثمان، وقال ابن عدي: "وقيل لعثمان بن جبلة: من أين لك هذه الأحاديث الغرائب عن شعبة؟، قال: "كنتُ ربيبه، فكان يخصني بها"[(٢)].

وهذه القرينة استعملها كثير من الحفاظ منهم:

- **أبو زرعة الرازي حيث قال:** "حديثُ مُحَمَّد بْن يَزِيد أشبَهُ عَنْ أَبِيهِ؛ لأنه أفهَمُ بحديث **أَبِيهِ**؛ أنْ كَانَ كُتُبُ أَبِيهِ عنده،...[(٣)].

- **وابن عمار الشهيد حيث قال:** "رَوَاهُ مُعَاوِيَة عَن أَخِيه زيد وَمُعَاوِيَة كَانَ أعلم عندنَا بِحَدِيث **أَخِيه** زيد بن سَلام من يحيىٰ بْن أبي كثير" [(٤)].

---

(١) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /٢١٣) بتصرف.

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٩ /٣٤٥) رقم (٣٧٩٥).

(٣) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٤ /٥٧١) رقم (١٦٤٧).

(٤) ينظر: «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم» له (ص٤٦-٤٨).

- **وابن عبد البر حيث قال:** "رواه الثقات، **أهل بيت** رُكانة العالمون به"[١].

- **وابن حجر حيث قال:** "... وليس في حديثه -يعني محمد بن زرارة- هذا إلا مخالفته للزهري، وهو أحفظ منه، لكن كونه من **آل بيت** خزيمة يقوي أمره،"[٢].

- **وقال في موضع آخر:** "... وليس عبد الصمد فوق محمد بن عبد الله الأنصاري في الثقة، ولا أعرف بحديث **أبيه** منه"[٣].

- **وقال أيضًا:** "... عبد الرحمن بن القاسم أعرف بحديث **أبيه** من غيره "[٤].

- **وقال أيضًا:** "... والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث **آل بيته** من غيره" [٥].

- **وقال أيضًا:** "... فإن روايته تترجح بكون الحديث عن **أبيه،** وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم" [٦].

- **وقال أيضًا:** "... وكأن البخاري لم يعتبر هذه العلة؛ لأن وهب ابن جرير وصله وهو أخبر بحديث **أبيه** من غيره" [٧].

وغير هؤلاء كثير ممن استعمل هذه القرينة[٨].

---

(١) ينظر: «الاستذكار» له (١٧ /٢١) رقم (٢٥٠٦٩).

(٢) ينظر: «موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر» له (٢ /١٩).

(٣) ينظر: «هدي الساري» له (ص٣٥٧).

(٤) ينظر: «المصدر السابق» (ص٣٧٥).

(٥) ينظر: «فتح الباري» له (١ /١٨٩).

(٦) ينظر: «المصدر السابق» (٩ /٢١٤).

(٧) ينظر: «المصدر السابق» (١٢ /١٣٥).

(٨) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /٢١٣-٢١٤).

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك:

- ما رَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَان، عَنِ أَبِي المُبَارَك، عَنْ عَطَاء، عَنْ أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ».

وبعد التخريج، وجمع طرق هذا الحديث تبين أن مداره على يزيد بن سنان، وأنه اختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يروى عنه، عن أبي المبارك، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

وهذا الوجه رواه عن يزيد بن سنان أبو خالد الأحمر سليمانُ بنُ حيان[(١)].

الوجه الثاني: يروى عنه، عن أبي المبارك، عن صهيب، عن النبي ﷺ.

وهذا الوجه رواه عن يزيد بن سنان وكيعُ بن الجراح[(٢)].

الوجه الثالث: يروى عنه، عن عطاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب، عن النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب فضائل القرآن، باب فيمن لا تنفعه قراءة القرآن (٦ /١٤٦) رقم (٣٠٢٠٠). ومن طريقه عبد بن حميد في «مسنده»-كما في المنتخب- (٢ /١٢٧) رقم (١٠٠١). والقضاعي في «مسند الشهاب»، باب ما آمن بالقرآن من استحل محارمه (٢ /٧) رقم (٧٧٧). وابن عدي في «الكامل»، في ترجمة: يزيد بن سنان (٩ /١٥٤) عن أبي خالد، عن أبي المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ به، بلفظه.

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب فضائل القرآن، بابٌ (بدون ترجمة) (٥ /١٨٠) رقم (٢٩١٨) (٢٩١٨) عن محمد بن إسماعيل الواسطي قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا أبو فروة يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن صهيب، بلفظه.

وهذا الوجه رواه عن يزيد بن سنان ابنه محمد بن يزيد بن سنان[(١)].

وقد رجح أبو زرعة الرازي الوجه الثالث من هذه الأوجه معتمدًا على تلك القرينة، فقد سأله ابن أبي حاتم في «العلل» حيث قال: "وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَان، عَنِ أَبِي المُبَارَك، عَنْ عَطَاء، عَنْ أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ».

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ وَكِيعُ بْنُ الجَرَّاح، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَان، عَنِ أَبِي المُبَارَك، عَنْ صُهَيْب، عَنِ النبيِّ ﷺ . قلتُ-(والقائل ابن أبي حاتم)-: وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَان، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاء، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ، عَنْ صُهَيْب، عَنِ النبيِّ ﷺ . قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حديثُ مُحَمَّد بْن يَزِيد أشبَهُ عَنْ أَبِيهِ؛ لأنه أفهَمُ بحديث أَبِيهِ؛ أنْ كَانَ كُتُبُ أَبِيهِ عنده، ويزيدُ بْن سِنَان ليس بقويِّ الحديثِ..." [(٢)].

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٦ /٩) رقم (٢٠٨٤). والطبراني في «معجمه الكبير»، كلاهما في مسند مسند صهيب بن سنان الرومي ﷺ (٣١/٨) رقم (٧٢٩٥). وفي: «الأوسط»، في ترجمة شيخه: عبد الله بن الحسين المصيصي (٤ /٣٣٧) رقم (٤٣٦٦). وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، في ترجمة: صهيب بن سنان الرومي ﷺ (٣ /١٤٩٧) رقم (٣٨٠٨). وابن عدي في «الكامل»، في ترجمة: يزيد بن سنان الرهاوي (٩ /١٥٤). والقضاعي في «مسند الشهاب»، باب ما آمن بالقرآن من استحل محارمه (٢ /٧) رقم (٧٧٥). والبيهقي في «شعب الإيمان» (١ /٣٤٤) رقم (١٧١). والخطيب في «تاريخ بغداد»، في ترجمة: إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق المعروف بالقصار (٧ /٤٥) جميعهم من طُرُقٍ عن محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب ﷺ ، مرفوعًا، بلفظه.

(٢) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٤ /٥٧٠-٥٧٢) رقم (١٦٤٧).

ففي هذا المثال استعمل الإمام أبو زرعة الرازي هذه القرينة- وهي قرينة ترجيح آل الراوي- في الترجيح وعلل هذا بقوله: "أن كانت كتب أبيه عنده"، وهذا هو السبب الرئيس في الاعتماد علىٰ الترجيح بهذه القرينة، حيث يتوافر لآل بيت الراوي ما لا يتوافر لغيرهم من الرواة عن الشيخ، ومنه هنا "وجود كتب الراوي بين أيديهم"، وهذا الأمر يُمَكِّنُهُم من الاطلاع عليها، ومعرفة الصواب من الروايات عن الشيخ، خاصة عند الاختلاف عليه.

- الثاني: كونه بَلَدِيَّهُ.

من القرائن التي استعملها أئمة الحديث ونقاده في الترجيح بين الروايات المتعارضة قرينة "ترجيح رواية بَلَدِيِّ الراوي"، فإنهم - ولاشك- ألزم الناس له، وأعرفهم بحديثه أكثر من الغرباء.

فإذا اخْتَلَفَ الرواة علىٰ شيخٍ من شيوخهم في حديثٍ ما علىٰ أوجه متعددة، وكان رواة أحد هذه الأوجه من أهل بلده فإن العلماء في هذه الحالة يُقدِّمُون رواية أهل بلده علىٰ غيرها(١).

قال الحازمي -وهو يعدد أوجه ترجيح الأحاديث بعضها علىٰ بعض-: " أَنْ يكون أحد الحديثين سمعه الراوي من مشايخ بلده، والثاني سمعه من الغرباء فيرجح الأول؛ لأن أهل كل بلد لهم اصطلاح في كيفية الأخذ من التشدد والتساهل وغير ذلك، والشخص أعرف باصطلاح أهل بلده"(٢).

---

(١) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /٢٢١) بتصرف.

(٢) ينظر: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» له (ص ١٢).

وعَدَّ الحافظ العراقي هذه القرينة من قرائن الترجيح فقال: "ومما يُرَجَّحُ به كونُ الراوي عنه من أهل بلده"[١].

وهذه القرينة استعملها كثير من الحفاظ منهم:

- **الإمام أحمد حيث قال:** " مالك أعرف بأهل بلاده ..."[٢].

- **وأبو حاتم الرازي حيث قال:** "لأنَّ أهلَ الشَّام أعرفُ بحديثِهم" [٣].

- **وقال أيضًا:** "الأوزاعيُّ أعلمُ به؛ لأنَّ شَدَّادًا دِمَشقيٌّ وَقَعَ إِلَى الْيَمَامَةِ، والأوزاعيُّ مِنْ أَهْلِ بلدِهِ، والأوزاعيُّ أَفْهَمُ بِهِ،..." [٤].

- **وقال في موضع آخر:** "البصريُّون أعلمُ بِزِيَادِ بْنِ حُصَين" [٥].

- **وقال أيضًا:** " الثَّوْرِيُّ حافظٌ، وأهلُ الْمَدِينَةِ أعلمُ بِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ أَهْلِ الكُوفة ..." [٦].

- **وقال ابن خزيمة:** "ابْنُ وَهْبٍ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ ..." [٧].

- **وقال ابن عبد البر:** "... ورواية أهل المدينة عنه أصح" [٨].

---

(١) ينظر: «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» له (ص ١٢٦).

(٢) ينظر: «سؤالات أبي داود» له (ص٢٢٢) رقم (١٩٩).

(٣) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٢ /٥٨) رقم (٢١٣).

(٤) ينظر: «المصدر السابق» (٢ /٤٣٦) رقم (٤٩٤).

(٥) ينظر: «المصدر السابق» (٣ /٢٢٨) رقم (٨١٩).

(٦) ينظر: «المصدر السابق» (٣ /٣٥٩) رقم (٩٣٢).

(٧) ينظر: «الصحيح» له (٢ /٢٠) رقم (٨٢٩).

(٨) ينظر: «التمهيد» له (٣ /٣٣٦).

- **وابن حجر الذي قال:** "... وَمَالك أتقن لِحَدِيث أهل الْمَدِينَة من غَيره"(١).

- **وقال أيضًا:** "...وَقَدْ حَفِظَ مَالِكٌ الْوَصْلَ فِيهِ، وَهُوَ أَتْقَنُ لِحَدِيثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِهِ" (٢).

- **وقال أيضًا:** "... وَهَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَبُو بُرْدَةَ كُوفِيٌّ فَهُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِ مِنْ بُكَيْرٍ الْمَدَنِيِّ" (٣).

- **وقال أيضًا:** "... وَرِوَايَةُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَقْوَىٰ؛ لِكَوْنِ أَبِي سَلَمَةَ بَلَدِيِّهِ وقَرِيبِهِ بِخِلَاف بن إِسْحَاقَ فِي الْأَمْرَيْنِ" (٤). كما استعملها غيرهم من العلماء(٥).

ومن الأمثلة التطبيقية علىٰ ذلك:

- ما رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الْهِرَّةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، لِأَنَّهَا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ».

وبعد تخريج هذا الحديث، وجمع طرقه تبين أن مداره علىٰ عبد الرحمن بن أبي الزناد، وأنه اختلف عليه فيه علىٰ وجهين:

---

(١) ينظر: «هدي الساري» له (ص٣٧٥).

(٢) ينظر: «فتح الباري» له (١ /٩٩).

(٣) ينظر: «المصدر السابق» (٢ /٤٢٢).

(٤) ينظر: «فتح الباري» له (١١ /٢٩٨).

(٥) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /٢٢١).

الوجه الأول: يروىٰ عنه، عن أبيه أبي الزناد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ ، عن رسول الله ﷺ .

وهذا الوجه رواه عن عبد الرحمن بن أبي الزناد كل من:

[١] : عُبيدِ اللهِ بنِ عبدِالمجيدِ أبي علي الحنفيِّ(١).

[٢] : مهدي بن عيسىٰ(٢).

الوجه الثاني: يروىٰ عنه، عن أبيه أبي الزناد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ ، موقوفًا.

وهذا الوجه رواه عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عبدُ الله بنُ وهب(٣).

ففي هذا المثال استعمل الإمام ابن خزيمة هذه القرينة- وهي قرينة ترجيح بلديِّ الراوي- في الترجيح فقال: "ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيدالله بن عبد المجيد"، ورَجَّحَ رواية الواحد علىٰ رواية الاثنين؛ لأن هذا الراوي الواحد من بلده، وهو أعلم بحديثه من غيره؛

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بسؤر الهرة، والرخصة في ذلك (١ /١٣١) رقم (٣٦٩). والحاكم في «المستدرك»، كتاب الصلاة (١ /٣٨٥) رقم (٩٣٥) ثم قال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم لاستشهاده بعبد الرحمن بن أبي الزناد مقرونًا بغيره من حديث ابن وهب ولم يخرجاه». وابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب مرور الهر بين يدي المصلي (٢ /٢٠) رقم (٨٢٨). وابن عدي في «الكامل»، في ترجمة: عبد الرحمن بن أبي الزناد (٥ /٤٥١) من طرق عن محمد بن بشار بندار، عن أبي علي الحنفي، به، بلفظه.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده»، مسند أنس بن مالك ﷺ (١٥ /٢٢٤) رقم (٨٦٤٦) عن فردوس الواسطي، قال: حدثنا مهدي بن عيسىٰ، قال: حدثنا ابن أبي الزناد، به، بلفظه.

(٣) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب مرور الهر بين يدي المصلي (٢ /٢٠) رقم (٨٢٩) عن الربيع بن سليمان، ثنا ابن وهب، عن ابن أبي الزناد بهذا الحديث موقوفًا غير مرفوع. قال أبو بكر-يعني ابن خزيمة-: "ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد". انتهىٰ.

ولهذا اعتمده في الترجيح على رواية غيره ممن خالفه في الرواية عن شيخه عبد الرحمن بن أبي الزناد.

وهاتان الروايتان-المرفوعة والموقوفة- أخرجهما ابن خزيمة في«صحيحه»، في باب: "مرور الهر بين يدي المصلي" ثم ذكر ما يدل على ترجيحه الرواية الموقوفة على الروواية المرفوعة، وأن نفسه لا تطمئن إلى ترجيح رفع الحديث فقال: "إن صح الخبر مسندًا، فإن في القلب من رفعه". انتهى.

- السبب الرابع: قِدَمِ سماع الراوي من شيخه.

من المرجحات التي اعتمدها العلماء في الترجيح بين الروايات عن الشيخ إذا اختلف الرواة عنه ما يسمى بـ "قِدَمِ السماع"، وذلك بأن يكون الراوي الذي وُصِفَ بأنه مختص بهذا الشيخ قديم السماع من شيخه.

فالعلماء يُقَدِّمُون من سمع من الشيخ قديمًا على من سمع منه متأخرًا، وعلتهم في ذلك أن قدم السماع يكون مظنة لقوة حفظ الشيخ، لقرب عهده بسماع محفوظه، وأن بعض الحفاظ قد تضعف ذاكرته بسبب كبر سِنِّهِ فيخطئ في بعض الأحاديث التي كان قد أتقنها وأداها على الصواب[١].

قال الذهبي: "فَإِنَّ الحَافِظَ قَدْ يَتَغَيَّرُ حِفْظُه إِذَا كَبِرَ، وَتَنْقُصُ حِدَّةُ ذِهْنِهِ، فَلَيْسَ هُوَ فِي شَيْخُوْخَتِه كَهُوَ فِي شَبِيْبَتِه، وَمَا ثَمَّ أَحَدٌ بِمَعْصُوْمٍ مِنَ السَّهْوِ وَالنِّسْيَانِ،.."[٢].

---

(١) ينظر: «قرائن الترجيح» لنادر السنوسي (١ /٢٤٥) بتصرف.

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» له (٦ /٣٥-٣٦).

وهذه القرينة استعملها:

- **أبو عوانة حيث قال:** "وَرَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ سُفْيَانَ مُجَوَّدًا، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ بَشَّارٍ الرَّمَادِيَّ كَانَ ثِقَةً مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ سُفْيَانَ **وَمِمَّنْ سَمِعَ قَدِيمًا مِنْهُ**،..."[(١)].

- **والحافظ ابن حجر حيث قال:** "وَإِنَّمَا رَجَّحَ الْبُخَارِيُّ رِوَايَةَ أَبِي نُعَيْمٍ جَرْيًا عَلَىٰ قَاعِدَةِ الْمُحَدِّثِينَ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُرَجِّحَاتِ عِنْدَهُمْ **قِدَمَ السَّمَاعِ**؛ لِأَنَّهُ مَظِنَّةُ قُوَّةِ حِفْظِ الشَّيْخِ..."[(٢)].

ومن الأمثلة التطبيقية علىٰ ذلك:

- **حديث: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالعِشَاءِ، فَخَرَجَ عُمَرُ فَقَالَ: الصَّلاَةَ يَا رَسُولَ اللهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ يَقُولُ: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ وَقَالَ سُفْيَانُ أَيْضًا عَلَىٰ أُمَّتِي - لَأَمَرْتُهُمْ بِالصَّلاَةِ هَذِهِ السَّاعَةَ».**

وبعد تخريج هذا الحديث، وجمع طرقه تبين أن مداره علىٰ عطاء بن أبي رباح، وأنه اختلف عليه فيه من وجهين:

الوجه الأول: روي عنه، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذا الوجه رواه عن عطاءٍ عمرو بنُ دينار[(٣)]،

---

(١) ينظر: «مستخرج أبي عوانة» له (١ /٣٠٤-٣٠٥) رقم (١٠٧٤).

(٢) ينظر: «فتح الباري» له (١ /٣٦٦).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو (٩ /٨٥) رقم (٧٢٣٩). وأبو عوانة في «مستخرجه علىٰ صحيح مسلم»، كتاب مواقيت الصلاة، بيان صفة وقت صلاة العشاء وإثبات التختم في الخنصر اليسرىٰ (١ /٣٠٤) رقم (١٠٧٤) من طُرُقٍ عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، به.

الوجه الثاني: روي عنه، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- موصولًا.

وهذا الوجه رواه عن عطاءٍ ابن جريج[(١)].

وقد رَجَّحَ الإمام أبو عوانة الوجهَ المرسلَ من الوجهين السابقين، مستعملًا هذه القرينة- وهي قرينة ترجيح من سمع من الراوي قديمًا- في الترجيح، معللًا ذلك بأن هذا الوجه -المرسل- رواه إبراهيم بن بشار الرمادي، وهو ثقة، سمع من ابن عيينة قديمًا، وأشار إلى أن محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني روى هذا الحديث عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بكن أبي رباح، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- موصولًا، وأنه أخطأ فيه.

قال أبو عوانة: "وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ سُفْيَانَ مُجَوَّدًا، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ بَشَّارٍ الرَّمَادِيَّ كَانَ ثِقَةً مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ سُفْيَانَ وَمِمَّنْ سَمِعَ قَدِيمًا مِنْهُ، وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ لَمْ يُجَاوِزْ بِهِ عَطَاءً، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ لَمْ يَذْكُرْ حَدِيثَ عَمْرٍو فَلَوْ كَانَ مُتَّصِلًا لَأَدْخَلَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ عِنْدِي فِي كِتَابِهِ وَلَمْ أَرَهُ أَدْخَلَهُ"[(٢)].

---

(١) ينظر: «مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم» له (١ /٣٠٤-٣٠٥).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو (٩ /٨٥) رقم (٧٢٣٩). وأبو عوانة في «مستخرجه على صحيح مسلم»، كتاب مواقيت الصلاة، بيان صفة وقت صلاة العشاء وإثبات التختم في الخنصر اليسرى (١ /٣٠٤) رقم (١٠٧٤) من طُرُقٍ عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، به.

الخاتمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد

بعد هذه الدراسة القصيرة في جانب من جوانب علم الحديث وهو "علل الحديث" يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

أهم النتائج:

١- معرفة مقدار ما بذله المحدثون من جهودٍ علميةٍ ضخمةٍ في شتىٰ الأزمنة والأمكنة لخدمة هذا الجانب وهو "جانب علل الحديث".

٢- قلة المتكلمين في جانب "علل الحديث" بالنسبة إلىٰ علماء الحديث في كل عصر ومصر.

٣- دور معرفة قرائن الترجيح -ومنها قرينة الاختصاص- في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

٤- معرفة مدىٰ اهتمام علماء الحديث ونقاده بتصنيف الرواة عن الشيوخ -خاصة المكثرين منهم- علىٰ طبقات؛ للترجيح بينهم عند التعارض.

أهم التوصيات:

١- ضرورة الاهتمام بدراسة "علم علل الحديث" في الدراسات الأكاديمية (ماجستير - دكتوراه - أبحاث للترقية)، ولا يكون ذلك مرتبطًا بعدد الأحاديث التي تُدرس، بقدر ما يكون مرتبطًا بمدىٰ الاستفادة من تلك الدراسة، فَكَمْ من أحاديث صُححت بظاهر إسنادها وهي في الحقيقة معلولة.

٢- أهمية العناية بالدراسة التطبيقية لـ "علم علل الحديث"، وعدم قصر ذلك علىٰ دراسة القواعد النظرية بمعزل عن التطبيق.

٣- ضرورة الاهتمام بتخريج الأحاديث التي فيها خلاف علىٰ أحد رواتها بذكر المدار الذي عليه الخلاف، وتفريع التخريج بناءً علىٰ أوجه الخلاف علىٰ هذا المدار، وترتيب مصادر التخريج علىٰ حسب المتابعات، فتقدم المتابعة التامة ثم القاصرة وهكذا.

قائمة المراجع

١) **القرآن الكريم.**

٢) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان=صحيح ابن حبان.** لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب / الأمير علاء الدين علي بن بلبان (ت٧٣٩هـ)، حققه / شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م)، عدد الأجزاء: (١٨).

٣) **الاستذكار.** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق / سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠)، عدد الأجزاء: (٩).

٤) **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار.** لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت٥٨٤هـ)، الناشر / دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن الطبعة الثانية، (١٣٥٩هـ).

٥) **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير.** لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي (ت٨٠٤هـ)، المحقق / مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر ابن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م)، عدد الأجزاء: (٩).

٦) **تاريخ ابن معين (رواية الدوري).** لأبي زكريا يحيىٰ بن معين بن عون بن زياد البغدادي (ت٢٣٣هـ)، المحقق / دكتور: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، (١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، عدد الأجزاء: (٤).

٧) **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام.** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، المحقق / الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، (٢٠٠٣م)، عدد الأجزاء: (١٥).

٨) **التاريخ الكبير.** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ)، الطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: (٨).

٩) **تاريخ بغداد.** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق د /بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، عدد الأجزاء: (١٦).

١٠) **تاريخ دمشق.** لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، المحقق / عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، عدد الأجزاء: (٨٠).

١١) **التعريفات.** لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، عدد الأجزاء (١).

١٢) **تقريب التهذيب.** لشيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق / محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٣) **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح.** لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، المحقق / عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، (١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م)، عدد الأجزاء: (١).

١٤) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.** لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق / مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (١٣٨٧هـ)، عدد الأجزاء: (٢٤).

١٥) **التمييز.** لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق / د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع – السعودية، الطبعة الثالثة، (١٤١٠هـ)، عدد الأجزاء (١).

١٦) **تهذيب الكمال.** لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، الطبعة الأولى، تحقيق / الدكتور بشار عواد معروف، عدد الأجزاء: (٣٥).

١٧) **تهذيب اللغة.** لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق / محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (٢٠٠١م)، عدد الأجزاء (٨).

١٨) **الثقات.** لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة د / محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى، (١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م)، عدد الأجزاء: (٩).

١٩) **الجامع الصحيح=وهو سنن الترمذي.** لأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق /أحمد شاكر (جـ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ٣)، وإبراهيم عطوة (جـ٤، ٥)، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي- مصر، الطبعة الثانية، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)، عدد الأجزاء: (٥).

٢٠) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه=صحيح البخاري.** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، المحقق / محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ، (١٤٢٢هـ)، عدد الأجزاء: (٩).

٢١) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق د / محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، (بدون تاريخ)، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، عدد الأجزاء: (٢).

٢٢) **الجرح والتعديل.** لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، (١٢٧١هـ، ١٩٥٢م).

٢٣) **سنن ابن ماجه.** لابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (بدون تاريخ)، عدد الأجزاء: (٢).

٢٤) **سنن أبي داود.** لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السَّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، عدد الأجزاء: (٤).

٢٥) **السنن الكبرىٰ.** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت٣٠٣هـ)، المحقق /حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولىٰ، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، عدد الأجزاء: (١٠و٢ فهارس).

٢٦) **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيىٰ بن معين.** لأبي زكريا يحيىٰ بن معين بن عون بن زياد البغدادي (ت٢٣٣هـ)، المحقق / أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م)، عدد الأجزاء: (١).

٢٧) **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم.** لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق / الدكتور: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، (١٤١٤هـ)، عدد الأجزاء: (١).

٢٨) **سير أعلام النبلاء.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، المحقق / مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، عدد الأجزاء : (٢٥) (٢٣ ومجلدان فهارس).

٢٩) **شرح علل الترمذي.** لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥هـ)، المحقق / الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولىٰ، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

٣٠) **شرح معاني الآثار.** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك ابن سلمة المصري المعروف بالطحاوي (ت٣٢١هـ)، حققه، وقدم له: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه، ورقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه د /يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، عدد الأجزاء: (٥) (٤ وجزء للفهارس).

٣١) **شروط الأئمة الخمسة «البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسوي».** لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٤هـ).

٣٢) **شعب الإيمان.** لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه / الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الأولى، (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م)، عدد الأجزاء: (١٤) (١٣ ومجلد للفهارس).

٣٣) **صحيح ابن خزيمة.** لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة ابن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، المحقق / د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، عدد الأجزاء: (٤).

٣٤) **علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج.** لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمار الشهيد (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق / علي بن حسن الحلبي، الناشر / دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، طبعة بدون رقم، وبدون تاريخ)، عدد الأجزاء (١).

٣٥) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية.** لأبي الحسن علي بن عمر ابن أحمد ابن مهدي البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، المجلدات من (١-١١) تحقيق /محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، والمجلدات (١٢-١٥) علق عليه: محمد ابن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الأولى (١٤٢٧هـ).

٣٦) **العلل ومعرفة الرجال.** لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق / وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الثانية، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م)، عدد الأجزاء: (٣).

٣٧) **العلل.** لمحمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي المعروف بابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق / فريق من الباحثين بإشراف وعناية د / سعد بن عبد الله الحميد، ود / خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، عدد الأجزاء: (٧) (٦ أجزاء ومجلد فهارس).

٣٨) **فتح الباري شرح صحيح البخاري.** لشيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: (١٣)، ومعه مقدمة فتح الباري المعروف بـ **"هدي الساري"**.

٣٩) **الفروسية.** لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)،المحقق /مشهور سلمان، الناشر /دار الأندلس، السعودية، حائل، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، عدد الأجزاء (١).

٤٠) **قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ، وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه** :"فتح الباري"، جمع ودراسة نادر السنوسي العمراني، مكتبة الرشد (ناشرون)، الطبعة الأولى، (١٤٣١هـ، ٢٠١٠م)، عدد الأجزاء (٢).

٤١) **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.** لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م).

٤٢) **الكامل في ضعفاء الرجال.** لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه / عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ،١٩٩٧م)، عدد الأجزاء: (٩).

٤٣) **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار.** لأبي بكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت٢٣٥هـ)، المحقق / كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م)، عدد الأجزاء: (٧).

٤٤) **لسان الميزان.** لشيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، المحقق / عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م)، عدد الأجزاء: (١٠).

٤٥) **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي.** لأبي عبد الرحمن أحمد ابن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق / عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، عدد الأجزاء: (٨).

٤٦) **المدخل إلى السنن الكبرى.** لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق د / محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر / دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، عدد الأجزاء (١).

٤٧) **مستخرج أبي عوانة.** لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، تحقيق / أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م)، عدد الأجزاء: (٥).

٤٨) **المستدرك على الصحيحين.** لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ، ١٩٩٠م)، عدد الأجزاء: (٤).

٤٩) **مسند أبي داود الطيالسي.** لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، المحقق / الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م)، عدد الأجزاء: (٤).

٥٠) **مسند أبي يعلى.** المؤلف / أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي، الموصلي (ت٣٠٧هـ)، المحقق / حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، عدد الأجزاء: (١٣).

٥١) **مسند الإمام أحمد.** لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق / شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م)، عدد الأجزاء: (٥٠).

٥٢) **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار.** لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بالبزار (ت٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق (١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥هـ)، عدد الأجزاء: (١٨).

٥٣) **مسند الشهاب.** لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي المصري (ت٤٥٤هـ)، المحقق /حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م)، عدد الأجزاء: (٢).

٥٤) **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ . (والمشهور بصحيح مسلم)،** لأبي الحسين مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، المحقق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، بالقاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م)، عدد الأجزاء: (٥).

٥٥) **المعجم الأوسط.** لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، المحقق / طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، عدد الأجزاء: (١٠).

٥٦) **المعجم الكبير.** لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، المحقق / حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: (٢٥)، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقًا المحقق الشيخ / حمدي السلفي من المجلد (١٣)، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٥٧) **معجم مقاييس اللغة.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، المحقق / عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، عدد الأجزاء: (٦).

٥٨) **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث، ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم.** لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي (ت٢٦١هـ)، بترتيب الهيثمي، والسبكي، مع زيادات الحافظ ابن حجر، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

٥٩) **معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني، وأبي بكر ابن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز.** لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت٢٣٣هـ)، المحقق / الجزء الأول /محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، عدد الأجزاء: (٢).

٦٠) **معرفة الصحابة.** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق / عادل يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م)، عدد الأجزاء: (٧).

٦١) **المنتخب من مسند عبد بن حميد.** لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي (ت٢٤٩هـ)، المحقق / صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م)، عدد الأجزاء: (١).

٦٢) **منزلة الحديث الضعيف ظاهرًا المنجبر حكمًا وقرائن جبره.** تأليف / د: عبد السلام أبو سمحة، وهو بحث منشور في المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، بتاريخ (٣ /٣ /٢٠١٠م).

٦٣) **موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر.** لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه / حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السامرائي، الناشر / مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، عدد الأجزاء (٢).

٦٤) **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي.** لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، المحقق / محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، عدد الأجزاء: (٤).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.	٢٨٥
أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث.	٢٨٨
تمهيد.	٢٩١
المبحث الأول: حقيقة القرينة والاختصاص.	٢٩٣
- المطلب الأول: معنى القرينة في اللغة وفي الإصطلاح.	٢٩٣
- المطلب الثاني: معنى الاختصاص في اللغة وفي الإصطلاح.	٢٩٤
- المطلب الثالث: كيف يعرف أن هذا الراوي مختص بشيخه أم لا؟.	٢٩٥
- المطلب الرابع: علم طبقات الرواة وعلاقته بـ "الاختصاص".	٢٩٧
- المطلب الخامس: ثمار تطبيق قرينة "الاختصاص".	٣٠٠
المبحث الثاني: العبارات التي استعملها النقاد للدلالة على قرينة "الاختصاص":	٣٠١
- العبارات الصريحة.	٣٠١
- العبارات غير الصريحة.	٣٠٤
المبحث الثالث: الأسباب المحتملة التي تجعل الراوي مختصًا بشيخه:	٣٠٦
- السبب الأول: قوة حفظ الراوي لحديث شيخه.	٣٠٦
- السبب الثاني: كتابة الراوي لحديث شيخه.	٣١٣
- السبب الثالث: طول صحبة الراوي لشيخه.	٣١٩
- السبب الرابع: قِدَم سماع الراوي من شيخه.	٣٢٩
الخاتمة، وقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.	٣٣٢
قائمة المراجع.	٣٣٤
فهرس الموضوعات.	٣٤٦

هذا، وما كان من توفيق فمن الله - تعالى -، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فأسأل الله - تعالى - أن يغفره لي، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصّلِّ اللّهُمَّ وسَلِّمْ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والله أعلى وأعلم